

الدور المصري في ليبيا:

الخيارات والمخاطر

أظهرت المواقف الإقليمية والدولية إزاء الأزمة الليبية وتطوراتها أن مصر تواجه وضعاً بالغ التعقيد والصعوبة في تعاطيها مع هذه الأزمة؛ فقد كشفت هذه المواقف التي أعقبت عملية إعدام ٢١ قبطياً مصرياً على يد عناصر تابعة للفرع الليبي لتنظيم الدولة الإسلامية، السُمّاة: ولاية طرابلس، وما تلاه من غارة مصرية على مواقع للتنظيم في مدينة درنة الليبية، وجود تباين واضح بين رؤية مصر من ناحية والقوى الدولية وبعض القوى الإقليمية المعنية بتداعيات الأزمة من ناحية أخرى سواء فيما يخص آليات مواجهة خطر ظهور ولاية طرابلس في ليبيا أو فيما يتعلق بسبيل تسوية الأزمة السياسية الليبية، ورغم تعاطفها الظاهر مع مصر وتفهمها لخاوفها الأمنية، فإن هذه القوى بدت أقل تفهماً وتأييداً لما ذهبت إليه القاهرة من المطالبة بتدخل دولي عبر مجلس الأمن الدولي أو حتى القبول بتسليح القوات التابعة لحكومة طبرق المعترف بها دولياً لتمكينها من مواجهة خطر الإرهاب، في مقابل ذلك، أكدت هذه القوى دعمها وتأييدها للحل السياسي باعتباره الحل الوحيد وذلك عبر تشجيع الحوار الوطني بين الفرقاء الليبيين والذي يجري تحت رعاية الأمم المتحدة على ضوء هذه المعطيات اضطرت القاهرة لخفض سقف مطالبها وتخلت عن الدعوة للتدخل الدولي في ليبيا لكنها بقيت متمسكة بضرورة دعم مؤسسات الدولة الليبية الشرعية، والمقصود بها هنا البرلمان الليبي في طبرق وحكومة عبد الله الثاني المعترف بهما دولياً، وكذلك تسليح القوات الموالية لها والتي يقودها اللواء خليفة حفتر، وقد تمت بلورة هذه المطالب في صورة مشروع قرار عربي جرى تصديقه مجلس الأمن وهو المشروع الذي لا يتوقع أن يتم تبنيه بصيغته لاسيما في ظل التحفظ الأميركي على رفع حظر السلاح المفروض على ليبيا حيث ترى واشنطن ومعها أطراف عديدة أن من شأن ذلك أن يزيد من تعقيد الأزمة الليبية.

شحاتة عوض

مركز الجزيرة للدراسات



تسعى للحصول على دعم عربي لاقتراح تشكيل قوة عسكرية عربية مشتركة لمواجهة التنظيمات الجهادية، لكن هذا المقترح يوجه صعوبات عديدة تحول دون تبنيه من قبل الجامعة العربية بالنظر للخلافات العربية حول هذا الأمر، وتربطه لدرجة الفرق؛ إذ أصبح بمقدور وغاب تعريف موحّد للإرهاب بين هذه الدول؛ الأمر الذي قد يضطر القاهرة لتتسكى لدرجة الفرق؛ إذ أصبح بمقدور وحتى لو حدث ذلك فإنه من غير المتوقع أن تتدخل هذه القوات في ليبيا بالنظر للمعارضة الدولية والإقليمية لذلك(١١).

خامساً: العمل على تسليح وتدريب القوات التي يقودها اللواء خليفة حفتر وخصوصاً بعد أن قام البرلمان في طبرق بتعيينه قائداً عاماً للقوات الليبية وهذا السيناريو يبدو مستبعداً في ظل اعتماد السلطة الحالية رؤية تقوم على العداء لفصائل الإسلام السياسي، كما أن هذا السيناريو رهن بتطورات الأوضاع الداخلية في مصر ومستقبل العلاقة بين السلطة وجماعة الإخوان المسلمين ومصير الصراع الحالي بينهما وهو أمر لا يبدو واضحاً حتى الآن.

ثانياً: التدخل الجوي عبر شنّ مزيد من الضربات الجوية ضد معسكرات ومواقع تنظيم الدولة المقرضة في ليبيا، خصوصاً على ضوء نتائج الغارة الأخيرة على مدينة برنة، وقد يرافق هذه الغارات عمليات برية جراحية محدودة محددة المهمة والهدف لاستهداف العناصر الجهادية، لكن هذا السيناريو يبدو مكلفاً مادياً وسياسياً ولا تستطيع القاهرة أن تقوم به وحدها، فالتدخل المصري بشكل منفرد، حتى وإن كان محدوداً، وبدون غطاء ودعم دولي أو إقليمي من شأنه أن يضع السلطة في مصر في مواجهة المجتمع الدولي في ظل رفض التدخل الأجنبي في ليبيا. ومع ذلك لا يمكن استبعاد هذا السيناريو خصوصاً إذا ما تكررت عمليات تنظيم الدولة ضد المصالح المصرية. ومما يعزز ذلك الزيارة التي قام بها الرئيس المصري للقوات المصرية في المنطقة الحدودية مع ليبيا عدداً بحدود بيان الدول الغربية ومطالبته لها بالاستعداد للجهادية لتنفيذ أية عمليات طارئة لحماية أمن مصر من مخاطر الجماعات الجهادية، كما بدأت مصر فعلياً في اتخاذ إجراءات عسكرية لتوجيه بان عملياتها في ليبيا قد تستمر فترة طويلة مثل إعلان حالة الطوارئ على الحدود الغربية والدفع بأسرار من المقاتلات من طراز إف ١٦ ومروحيات الأباتشي المسؤولين السودانيين توضع عن موقوف الخرمول لا يختلف كثيراً عن الموقفين الجزائري والتونسي في ضرورة حل الأزمة سياسياً عبر الحوار ورفض الانحياز لأي من الطرفين المتنازعين ومعارض أي تدخل عسكري في ليبيا(٦).

فيما يخص السودان، والذي لا يعلن مع موقف واضح من الأزمة ربما تجنّباً لإغضاب القاهرة، فإن تصريحات المسؤولين السودانيين توضح أن غير أن صعوبات التي تواجهها مصر في ليبيا لا تقف عند الحدود في ليبيا، بل تمتد لتشمل ليبيا أيضاً، وهو ما عكسه البيان الأوروبي/الأميركي المشترك الذي صدر فيل انعقاد جلسة الأمن الدولي بشأن ليبيا والذي أكد على حل الأزمة سياسياً(٨).

الخيارات المحدودة ما بين عدم تأييد المجتمع الدولي لمطالبها فيما يخص الأزمة الليبية وعدم

إذا ما تجاوزنا الصعوبات والمشاكل الاقتصادية والسياسية والأمنية الداخلية وخصوصاً في سنياء وما تفرضه من قيود وصعوبات أمام قدرة مصر على القيام بدور فاعل ومؤثر في الملف الليبي فإن حسابات الصراع الليبي الشرعية في مصر تتشكل، في رأي البعض، عقبة أمام الدور المصري في ليبيا؛ إذ تنطلق مجموعة من السيناريوهات المحتملة لتتحرك المصري في مواجهة التحدي الأمني والسياسي الذي تشكله الأزمة الليبية:

أولاً: العمل على إعادة صياغة مقاربة جديدة للتعاطي مع الأزمة الليبية تتفادى الأخطاء السابقة والسعي لفتح قنوات تواصل مع مختلف الأطراف الليبية بما يدعم جهود الحل السياسي للأزمة، وهذا السيناريو يبدو مستبعداً في ظل اعتماد السلطة الحالية رؤية تقوم على العداء لفصائل الإسلام السياسي، كما أن هذا السيناريو رهن بتطورات الأوضاع الداخلية في مصر ومستقبل العلاقة بين السلطة وجماعة الإخوان المسلمين ومصير الصراع الحالي بينهما وهو أمر لا يبدو واضحاً حتى الآن.

ثانياً: التدخل الجوي عبر شنّ مزيد من الضربات الجوية ضد معسكرات ومواقع تنظيم الدولة المقرضة في ليبيا، خصوصاً على ضوء نتائج الغارة الأخيرة على مدينة برنة، وقد يرافق هذه الغارات عمليات برية جراحية محدودة محددة المهمة والهدف لاستهداف العناصر الجهادية، لكن هذا السيناريو يبدو مكلفاً مادياً وسياسياً ولا تستطيع القاهرة أن تقوم به وحدها، فالتدخل المصري بشكل منفرد، حتى وإن كان محدوداً، وبدون غطاء ودعم دولي أو إقليمي من شأنه أن يضع السلطة في مصر في مواجهة المجتمع الدولي في ظل رفض التدخل الأجنبي في ليبيا. ومع ذلك لا يمكن استبعاد هذا السيناريو خصوصاً إذا ما تكررت عمليات تنظيم الدولة ضد المصالح المصرية. ومما يعزز ذلك الزيارة التي قام بها الرئيس المصري للقوات المصرية في المنطقة الحدودية مع ليبيا عدداً بحدود بيان الدول الغربية ومطالبته لها بالاستعداد للجهادية لتنفيذ أية عمليات طارئة لحماية أمن مصر من مخاطر الجماعات الجهادية، كما بدأت مصر فعلياً في اتخاذ إجراءات عسكرية لتوجيه بان عملياتها في ليبيا قد تستمر فترة طويلة مثل إعلان حالة الطوارئ على الحدود الغربية والدفع بأسرار من المقاتلات من طراز إف ١٦ ومروحيات الأباتشي المسؤولين السودانيين توضع عن موقوف الخرمول لا يختلف كثيراً عن الموقفين الجزائري والتونسي في ضرورة حل الأزمة سياسياً عبر الحوار ورفض الانحياز لأي من الطرفين المتنازعين ومعارض أي تدخل عسكري في ليبيا(٦).

فيما يخص السودان، والذي لا يعلن مع موقف واضح من الأزمة ربما تجنّباً لإغضاب القاهرة، فإن تصريحات المسؤولين السودانيين توضح أن غير أن صعوبات التي تواجهها مصر في ليبيا لا تقف عند الحدود في ليبيا، بل تمتد لتشمل ليبيا أيضاً، وهو ما عكسه البيان الأوروبي/الأميركي المشترك الذي صدر فيل انعقاد جلسة الأمن الدولي بشأن ليبيا والذي أكد على حل الأزمة سياسياً(٨).

ثالثاً: التدخل العسكري الواسع بما فيه التدخل البري وهو سيناريو مستبعد في الوقت الراهن نظراً لعدم توفر العوامل اللازمة له، وفضلاً عن أنه يتطلب غطاء دولياً غير متوفر وتنسيقاً إقليمياً يبدو غائباً، فإن هذا الخيار قد يؤدي لتوريط الجيش المصري في المستنقع الليبي وما قد يشكّله من استنزاف لموارد وجهود البلد المحدودة خصوصاً أن مصر تواجه مخاطر مواجهة لا تقل خطورة مع الجماعات المسلحة في سنياء وفي ظل أزمة اقتصادية متفاقمة.

رابعاً: العمل على تشكيل جبهة عربية مصغرة تضم مصر وعدداً من الدول العربية الداعمة لموقفها في المسألة الليبية، وربما بدعم غير ملغن من دول مثل إيطاليا وفرنسا وروسيا بما يمنح مصر غطاء دولياً وعربياً مهماً للعمليات العسكرية المتوقعة. لكن هذا السيناريو تعوقه عقبات كثيرة؛ فالسعودية في ظل قيادتها الجديدة تبدو مشغولة في الملف اليمني، ولا يتوقع أن تكون الجزائر جزءاً من هذا التحالف، كما لا يُنتظر أن تحرك إيطاليا وفرنسا في الأزمة دون موافقة أميركية، وقد تحدثت تقارير صفيقية عن أن مصر

بل قد تشهد موجات نزوح لليبيين نحو مصر في حال استعرت نار المواجهة والافتتال بين الأطراف الليبية خصوصاً في المناطق الشرقية وما يعنيه ذلك من أعباء إضافية على الجانب المصري، أما تأييد ودعم الحكومة الليبية الشرعية للسود المصري فإنه بقدر ما يمنح القاهرة نقطة قوة فإنه يخضع منها نقاطاً أخرى إذ يجعلها، في نظر الطرف الآخر من طرفي الأزمة، خصماً ويقللها القدرة على أن تكون وسيطاً مقبولاً وقادراً على فتح قنوات اتصال مع الجميع، وفضلاً عن أن الرهان على قدرة قوات حفتر على حسم الموقف عسكرياً يتعاقل حقيقة أن ميزان القوى بين حفتر وتخلو من تناقض في الموقف المصري من الحوار الوطني الليبي الذي يجري تحت رعاية المبعوث الأممي برناردينو ليون؛ ففسي الوقت الذي يوحد فيه المسؤولون المصريون دعمهم للحوار يتهمون بعض الأطراف المشاركة فيه بدعم «الإرهاب» والتطرف(٣).

ثانياً: موقف دول الجوار الليبي تتصلم الرؤية المصرية للأزمة الليبية أيضاً بموقف عدد من دول الجوار الليبي التي ترفض أيًا من أشكال التدخل الخارجي في ليبيا وتسرى حل الأزمة سياسياً، ويمكن التوقف هنا عند مواقف بعض الدول:

الموقف الجزائري: يقوم على رفض الحل العسكري والانحياز إلى طرف ليبي على أنه حازر الشرعية والمشروعية بشكل كامل، وإن الأخرى يفتقداه(٤). كما يرتكز هذا الموقف على دعم جهود الحوار الوطني التي تقودها الأمم المتحدة كإلية وحيدة لتسوية الأزمة ورفض الانحياز لأي حلول أخرى؛ فقد أكد وزير الشؤون الخارجية الجزائري رمضان لعمامرة أن بلاده ترفض التدخل العسكري في ليبيا أو تزويد أطراف النزاع هناك بالسلاح

والتدخل في ليبيا، وهو ما عكسه البيان الأوروبي/الأميركي المشترك الذي صدر فيل انعقاد جلسة الأمن الدولي بشأن ليبيا والذي أكد على حل الأزمة سياسياً(٨).

الموقف التونسي: لا يختلف عن الموقف الجزائري؛ فهو يدعو لتسوية استنفاد الجوانب بين الفرقاء الليبيين وعدم التدخل في ليبيا، بل تمتد لتشمل ليبيا أيضاً، وهو ما عكسه البيان الأوروبي/الأميركي المشترك الذي صدر فيل انعقاد جلسة الأمن الدولي بشأن ليبيا والذي أكد على حل الأزمة سياسياً(٨).

الخيارات المحدودة ما بين عدم تأييد المجتمع الدولي لمطالبها فيما يخص الأزمة الليبية وعدم

ومساندة وتأييد مؤسسات الدولة الليبية المعترف بها دولياً حتى الآن والمتمثلة في برلمان طبرق والحكومة الليبية المنتبذة عنه، وهو تأييد بالغ الأهمية ويسمح لمصر بالحرك على الساحة الليبية بشكل أكبر وقد ظهر ذلك بوضوح في التنسيق العسكري بين الطرفين لاسيما خلال الغارة الجوية الأولى من شنها الطيران المصري على ليبيا، والتي تمت بالتنسيق كامل مع قيادة القوات التابعة للحكومة الليبية والتي يقودها اللواء المتقاعد خليفة حفتر قائد عملية الكرامة. كما أن القاهرة تراهن على قدرة القوات التي يقودها حفتر على حسم الصراع عسكرياً في مواجهة الجماعات المسلحة الأخرى وخصوصاً قوات فجر ليبيا التابعة للحكومة الموجودة في طرابلس.

ثالثاً: تملك مصر ورقة مهمة على الساحة الليبية وهي ورقة العمالة التي يمكن أن تستخدمها مبرزاً مشرعاً للتدخل في ليبيا دفاعاً عن مصالح وأرواح مواطنيها هناك والذين يزيد عددهم عن المليون عامل في مواجهة التهديدات والمخاطر، وهي مخاطر حقيقية بالنظر لتكرار أحداث الاعتداء التي يتعرض لها هؤلاء العمال نتيجة الأوضاع الأمنية الخطيرة في ليبيا.

رابعاً: ورقة الحرب على تنظيم الدولة في ليبيا وما يشكله من خطر دائم على المنطقة والمصالح الغربية والأوروبية بشكل خاص، وتتضاعف أهمية هذه الورقة إذا ما تصاعدت عمليات التنظيم في الأراضي الليبية أو استهدفت مصالح دول غربية أخرى إذ إن ذلك سيصعب في صالح تدعيم الموقف المصري. خامساً: تملك مصر أحد أكبر الجيوش المنطقية وبيامكتيها قتالية ضخمة ما يتيح له فرصة التدخل على الساحة الليبية إذا ما تفاقمت الأوضاع بشكل خطير.سادساً: إن عمام محلي مؤيد يمكن أن يشكل غطاء شعبياً تستخدمه السلطة في حربها على تنظيم الدولة في ليبيا؛ حيث أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز بصيرة أن ٨٥ في المائة من المصريين يؤيدون الضربة الجوية التي وجهتها مصر لمواقع تنظيم الدولة، وأن ٧٦ في المائة يؤيدون مواصلة الضربات للقضاء على خطر هذا التنظيم(٢).

لكن كل هذه الفرص تحمل في طياتها مخاطر بدأت تظهر لاسيما وأن المقاربة المصرية تجاه الأزمة بالإضافة إلى عوامل خارجية أخرى قد تحول هذه الفرص لمخاطر؛ فاعتبارات الجغرافيا وإن كانت تصب في مصلحة الدور المصري في ليبيا فإنها تصبح عبئاً لاسيما إذا استمر التطور الجغرافي والسياسي وما يشكله ذلك من تحدٍ أمني لمصر بالنظر للحدود المشتركة والممتدة بين البلدين والتي قد تتحول مصدر تهديد مباشر ليس فقط كمر لتهديب السلاح الليبي إلى داخل الأراضي المصرية،



ملخص

تناقش هذه الورقة سيناريوهات التحرك المصري على الساحة الليبية والتي باتت تتشكل حدياً أمنياً وسياسياً كبيراً لمصر لاسيما على ضوء المواقف الإقليمية والدولية إزاء الأوضاع الراهنة في ليبيا. وتضع هذه المواقف، والتي لا تتوافق مع الرؤية المصرية لتسوية الأزمة الليبية، مصر في مواجهة خيارات بالغة التعقيد والصعوبة. ورغم ما تملكه مصر من فرص للقيام بدور فاعل ومؤثر على الساحة الليبية فإن هذه الفرص يمكن أن تتحول إلى مخاطر وأعباء أمام صانع القرار المصري. وتستعرض الورقة الفرص المتاحة لمصر في الأزمة الليبية وكذلك العقبات والمخاطر التي تواجهها في هذا الصدد. كما تتناول الخيارات والبدائل المتاحة أمام مصر وسيناريوهات التحرك المحتملة في ليبيا على ضوء المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة، وتخلص الورقة إلى أنه أيًا تكن التحركات المصرية المحتملة تجاه الأزمة الليبية فإن المؤكد أن ما تشهده ليبيا حالياً يشكّل عبئاً إضافياً على الأمن المصري ويُثقل كاهل السلطة المصرية المحمّل أصلاً بكثير من الأزمات والمشاكل ويضع مصر بين خطر تنظيم الدولة في سنياء شرقاً وخطره في ليبيا غرباً، وهو ما يشكّل إنهاكاً للدولة المصرية المثقلة بالأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية.

ويقوم **الموقف المصري** **الراهن** **عن** **الأزمة الليبية** **على** **ثلاثة** **عناصر** **أساسية**:

أولاً: أن ليبيا تشكل مصدر خطر وتهديد ليس للأمن القومي المصري فحسب بل للمنطقة كلها وللمجتمع الدولي بالنظر إلى أنها تواجه مخاطر سقوط الدولة ما قد يحولها إلى بورة للتطرف والإرهاب. ثانياً: أن مواجهة هذا الخطر تتطلب دعم المؤسسات الليبية الشرعية ومساندتها للوقوف في وجه تنامي الجماعات المرتبطة بالقاعدة وتنظيم الدولة ومنها ولاية طرابلس التي أصبحت واقعا في ليبيا.

ثالثاً: أنه لا يوجد تعارض بين دعم الحل السياسي للأزمة الليبية ودعم وبناء قدرات المؤسسات الشرعية للدولة من خلال تسليح القوات التابعة لحكومة الليبية لتكون أكثر قدرة على مواجهة خطر تنظيمات الدولة والقاعدة، لكن الانتصار فقط والمراهنة حين لتحق الحل السياسي سيزيد الوضع الأمني خطورة لاسيما في ظل العقبات الكثيرة التي تعترض الوضع الوطني وما قد يستغرقه من وقت للوصول لحل.

ورغم أن هذا الموقف ينطلق من رؤية تبدو منطقية لاسيما فيما يتعلق بصعوبة المراهنة فقط على الحل السياسي دون اتخاذ خطوات عاجلة لمواجهة تنامي خطر ولاية طرابلس في ليبيا، فإنه يصطدم بمعارضة وتحفظ دوليين؛

فأنقوض الدولية تتفق مع القاهرة في الوقوع في ليبيا بشكل خطراً أمنياً متزايداً لكنها تسرى أن مواجهة ذلك يكون عبر الحل السياسي للأزمة وليس بتسليح أي من طرفي الصراع، كما تطالب مصر، لأن ذلك لا يساعد على حل الأزمة بقدر ما يطيل من أمدها. هذا الوضع يفرز قيوداً وكوابح أمام الدور المصري في ليبيا، فمن ناحية لا تملك مصر، بعض النظر عن شكل الحكم الليبي، رغبة الإعتاد بما يجري على الساحة الليبية أو اتخاذ موقف المتفرج من هذه التطورات، ومن ناحية أخرى لا تملك الكثير من الأراق التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها وحماية مصالحها الأمنية والاستراتيجية بدون توافق دولي وإقليمي لاسيما أن التحرك المنفرد يحمل مخاطر لا تقل إثراً عن التهديدات المباشرة التي يشكّلها الوضع الراهن. ومن هنا تبدو مصر أمام خيارات صعبة ما يطرح تساؤلات حول مدى استعداد القاهرة لمواجهة مخاطر وسيفق مطالبها، وإلى أي حد مصر لابعاً أساسياً في كل ما يجري على الساحة الليبية تأثيراً وتأثراً؛ فمصر بحكم عوامل الجغرافيا والحوار تعاطيها مع هذا الملف بكل تعقيداته السياسية ومخاطره الأمنية. وفي هذا السياق، فإن مصر يقدر ما لديها من أوراق وفرص للتأثير في الملف الليبي فإن هذه الفرص قد تتحول للتأثير في الساحة الليبية بقدر ما تجعلها عرضة للتأثر بما يجري فيها.

ثانياً: يحظى الدور المصري بمباركة

منذ سقوط نظام العقيد القذافي عقب ثورة ١٧ فبراير/شباط أصبحت ليبيا تحدياً أمنياً بالتمسبة لتنام لاسيما مع تضرر العملية السياسية وانتشار السلاح بشكل هائل في البلاد وما حمله من مخاطر بالنظر إلى الحدود المشتركة بين البلدين التي تمتد على مسافة أكثر من ألف كيلو متر والتي تحولت إلى مقر لتهديب كميات كبيرة من السلاح إلى داخل الأراضي المصرية، وعلى مدى السنوات الأربع الماضية سعت السلطات المصرية لتسليح حدودها الغربية وتتخذ إجراءات المراقبة عليها، لكن الأمور تفاقمت بشدة منذ انهيار العملية السياسية في ليبيا وما تلاها من انقسام وصراع سياسي وانتهيار أمني وصعود نفوذ الجماعات المسلحة في أكثر من منطقة في ليبيا، وواقع من ذلك التوتر في العلاقات بين القاهرة وطرابلس عقب إطاحة الجيش بالرئيس السابق محمد مرسي وتولي المشير السيسي مقاليد السلطة في مصر وما تبع ذلك من تحول في التعاطي المصري مع الأزمة الليبية.

ورغم أن عملية ذبح الأقباط المصريين في ليبيا على يد ولاية طرابلس شكّلت الاختيار الأهم والاصعب ربما للسلطة الحالية في مصر يقابله الرئيس عبد الفتاح السيسي فيما يخص سياستها الخارجية في المنطقة عموماً وتجاه ليبيا